

الخطبة رغبة عنها او اذن فيها جازت الخطبة على خطبته وقد
صرح بذلك في هذه الاحاديث وقوله صلى الله عليه وسلم علي
خطبة اخيه قال الخطابي وغيره ظاهره اختصاص الخبر
بما اذا كان الخطيب مسلما فان كان كافرا فلا يحرم وبه قال
الاوزاعي وقاد جهور العلماء تحريم الخطبة على خطبة الكافر
ايضا ولا يمانع من الجذب بان التشديد باخيه خذج
على الطالب ولا يكون له مفهوم يهمله كما في قوله تعالى ولا
تقتلوا اولادكم من اطلاق وقوله تعالى وربا بيكم الا التي في
حجوركم من سايكم ونظايره واعلم ان الصحيح الذي يقتضيه
الاحاديث وعمومها انه لا فرق بين الخطيب الفاسق وغيره
وقال ابن القاسم المالكي تجوز الخطبة على خطبة الفاسق
والخطبة وهذا كله بكسر الخاء اما الخطبة والجمعة والعيد
والحج وغير ذلك وبين عند النكاح في بعضها واما قوله
صلى الله عليه وسلم ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا ييسر
على سوم اخيه ولا تاجشوا ولا يبيع حاض نسيان في شرحها
في كتاب البيوع ان شاء الله تعالى **عن** ابن عماد بن رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار ان يزوج الرجل ابنته
وليس بينهما صداق **قن** وفي الرواية الاخرى بيان ان تفسير
الشغار من كلام نافع وفي الاخرى ابنته والحنه قال العلماء
الشغار بكسر الشين المعجمة وبالفتح المعجمة واصله في
اللغة الرفع يقال شغار الكلب اذا رفع رجله لبيبول
كانه

671
كانه قال لا يرفع رجل بنتي حتى ارفع رجل ابنتك وقيل هو
من شغار ليلدا اذا خلا لخلوه عن الصداق وفيما اشغرت
المرأة رفعت رجلها عند الجماع قال ابن قتيبة كل واحد
منهما يشغرها عند الجماع وكان الشغار من نكاح المجاهلية
واجمع العلماء علوانه نهى عنه لكن اختلفوا هل هو نهى
يقضي ابطال النكاح او لا فوجد الشافعي يقتضي ابطاله
وحكاه الخطابي عن احمد واسحاق وابي عبيد وقال
مالك يفسخ قبل الدخول ويعد في رواية عنه قبله
لا بعده وقاد جماعة يصح بغير المثل وهو مذهب ابي حنيفة
وحكي عن عطاء والزهرمي والميث وهو رواية عن احمد واسحاق
وبه قال ابو ثور وابن جرير واجمعوا على ان غير البنات
من الاجوات وبنات الاخ والعمات وبنات الامام والا ما
كالبنيات في هذا وصورته الواضحة ووجك بنتي علي ان
تزوجني بنتك وبضع كل واحدة صداق الاخرى فيقول
الاخرى قبلت **عن** عتبة بن عامر قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان احق الشروط ان يوفيه ما استحلتم
به الفروج **قن** قال الشافعي واكثر العلماء هذا بحول علم
شروط لا تنافي مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياتها
ومقاصدها كاشتراط المشورة بالمعروف والانفاق عليهما في
كسوتها وسكناتها بالمعروف وانه لا يقصر في شيء من حقوقها
ويقسم لها كغيرها وانه لا يخرج من بيته الا باذنه ولا ياذن